

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- إن ردها بعد موته .
- قوله وإن ردها بعد موته : بطلت أيضا بلا نزاع .
- لكن لو ردها بعد قبوله وقبل القبض : لم يصح الرد مطلقا على الصحيح من المذهب .
- قدمه في الفروع و الفائق و الزركشي وصحه الحارثي .
- قال في المجد : هذا المذهب .
- وقيل : يصح رده مطلقا اختاره القاضي و ابن عقيل .
- وقيل : يصح رده في المكيل والموزون بعد قبوله وقبل قبضه .
- جزم به المصنف والشارح .
- قال الزركشي : إن كان الرد بعد القبول والقبض : لم يصح الرد وكذا لو كان بعد القبول وقبل القبض على ظاهر كلام جماعة .
- وأورده المجد : مذهباً .
- فائدة : إذا لم يقبل بعد موته ولا رد : فحكمه حكم متحجر الموات على ما مر في بابه قاله في الفروع .
- وقال في القاعدة العاشرة بعد المائة : لو امتنع من القبول أو الرد : حكم عليه بالرد وسقط حقه من الوصية .
- وقاله في الكافي وجزم به الحارثي .
- قوله وإن مات بعده وقبل الرد والقبول : قام وارثه مقامه ذكره الخرقى .
- هذا المذهب نص عليه في رواية صالح قاله المجد .
- واختاره المصنف والشارح وغيرهما .
- وجزم به في الوجيز وغيره .
- وقدمه في الهداية و المذهب و المستوعب و الخلاصة و المحرر و الفروع و الفائق و الرعايتين و الحاوي الصغير .
- وقال القاضي : تبطل الوصية على قياس قوله .
- يعني : في خيار الشفعة وخيار الشرط وهو رواية عن الإمام أحمد C نقلها عبد الله و ابن منصور .
- واختاره ابن حامد و القاضي وأصحابه .
- وقدمه في القاعدة الرابعة والأربعين بعد المائة وقال : اختاره القاضي والأكثر .

وحكى الشريف أبو جعفر و أبو الخطاب وجهها : أنها تنتقل إلى الوارث بلا قبول كالخيار